قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠١

بربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية

للسنة المالية ٢٠٠١ /٢٠٠٢

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ١٦٨٠٦٤٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وستمائة وثمانون مليونا وستمائة وثمانية وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١ /٢٠٠٢ بمبلغ ٨١٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وثمانون مليون جنيه) موزعة كالآتى :

- أجور بمبلغ ٤٥٩٦٣٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٣٥٠٣٧٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ٨١٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وثمانون مليون جنيه) منها مبلغ ٥٨٠٠٠٠٠٠ جنيه نفقات إيرادية مؤجلة بالتحصيل من الاستخدامات الاستثمارية لمقابلة الأجور بمبلغ ٣٣٠٠٠٠٠٠ جنيه والمستلزمات بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الرابعة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ١٥٩٩٦٤٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وخمسمائة وتسعة وتسعون مليونا وستمائة وثمانية وأربعون ألف جنيه) موزعة كالآتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٣٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٤٦٤٦٤٨٠٠٠ جنيه .

(المـادة الخامسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ١٥٩٩٦٤٨٠٠٠ جنيه (فقط وقـدره مليار وخمسمائة وتسعة وتسعون مليونا وستمائة وثمانية وأربعون ألف جنيه) موزعة كالآتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٤٦٤٦٤٨٠٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٣٥٠٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

(المـادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لايتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المـادة السابعة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المـادة الثامنة)

لايجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المـادة التاسعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠١ م) .

حسنى مبارك

مشروع موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية
للسنة المالية ٢٠٠١ /٢٠٠٢

بيـــان	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٠	بيـــان	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٠
الاستخدامات الجارية :	جنيه	جنيه	**الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية :**	جنيه	جنيه
الأجـــور	٤٥٩٦٣٠٠٠	٤٥٩٦٣٠٠٠	إيرادات النشاط الجارى	٧٨٠٠٠٠٠(*)	٨٨٦٥١٠٠٠
النفقات الجارية والتحويلات الجارية ...	٣٥٠٣٧٠٠٠	٤٥٥٠١٠٠٠	إيرادات أخـرى	٣٠٠٠٠٠٠	٢٨١٣٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	٨١٠٠٠٠٠٠	٩١٤٦٤٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٨١٠٠٠٠٠٠	٩١٤٦٤٠٠٠
جملة الموازنة الجارية	٨١٠٠٠٠٠٠	٩١٤٦٤٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	٨١٠٠٠٠٠٠	٩١٤٦٤٠٠٠
الاستخدامات الرأسمالية :			**الإيرادات الرأسمالية :**		
استخدامات استثمارية	١٣٥٠٠٠٠٠	١١٩٦٤١٠٠٠	إيرادات رأسـمـاليـة متنوعـة	١٤٦٤٦٤٨٠٠٠	١٣٠٩٣٠١٠٠٠
تحويلات رأسمالية	١٤٦٤٦٤٨٠٠٠	١٣٠٩٣٠١٠٠٠	قروض وتسهيلات ائتمانية (كلها من بنك الاستثمار القومى)	١٣٥٠٠٠٠٠	١١٩٦٤١٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	١٥٩٩٦٤٨٠٠٠	١٤٢٨٩٤٢٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	١٥٩٩٦٤٨٠٠٠	١٤٢٨٩٤٢٠٠٠
إجمالى الموازنة	١٦٨٠٦٤٨٠٠٠	١٥٢٠٤٠٦٠٠٠	إجمالى الموازنة	١٦٨٠٦٤٨٠٠٠	١٥٢٠٤٠٦٠٠٠

(*) تتضمن مبلغ ٥٨٠٠٠٠٠٠ جنيه نفقات إيرادية مؤجلة تحصيلا من الاستخدامات الاستثمارية لمقابلة الأجور بمبلغ ٣٣٠٠٠٠٠٠ جنيه والمستلزمات بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .